Mission permanente de l'Etat du Koweït
auprès de l'Office des Nations Unies
Genève

الوفد الدائم لدولة الكويت
لدى الامم المتحدة
جنيف

الكلمة الاستهلالية

لسعادة السفير/ جمال الغنيم

في جلسة اعتماد التقرير الوطني الثالث لدولة الكويت ضمن آلية الاستعراض الدوري الشامل مجلس حقوق الانسان الدورة الـ(44)

2020/7/16

السيد الرئيس،،،
السادة اعضاء الوفود،،،
السيدات والسادة،،،

... اسمحوا لي، في البداية، أن أتقدم بالشكر لجميع الوفود على مشاركتهم، هذا اليوم، في جلسة اعتماد نتائج الاستعراض الدوري الشامل الخاص بدولة الكويت، في جولته الثالثة، ونتطلع الى حوار موضوعي، بنّاء، يدفع الى مزيد من التفاعل.

... واسمحوا لي أيضاً أن أتقدم بجزيل الشكر لفريق الترويكا الخاص بدولة الكويت (الفلبين / ناميبيا / بلغاريا) على جهودهم معنا، والشكر موصول اليكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء مكتبكم، ولفريق المفوضية السامية لحقوق الانسان.

السيد الرئيس،،،
السادة أعضاء الوفود،،،
السيدات والسادة،،،

... إن دولة الكويت تقدر، وتثمن عالياً، آلية المراجعة الدورية الشاملة، ودورها في تطوير منظومة حقوق الانسان، فهي فرصة ثمينة لمساعدة الدول على تحسين، وتقوية، وتعزيز، التزاماتها الناشئة عن القانون

الدولي لحقوق الانسان، وعلى هذا الأساس، فإن بلادي تحرص، دائماً، على التعاطي الايجابي مع هذه الآلية، وتسعى إلى تسخير كافة الإمكانيات للتفاعل مع مخرجاتها، إنطلاقاً من قناعتنا الراسخة بأهمية العمل والتعاون مع الآليات الدولية والإقليمية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.... وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا للحوار الهام، والمثمر، الذي شهدته جلسة مراجعة التقرير الدوري الثالث لدولة الكويت، والتي تمت في شهر يناير الماضي، وتمخضت – وفق ما جرت عليه العادة – عن تقديم عدداً من التوصيات... والتي تم التعامل معها بكل جدية، وضمن الأطر المؤسسية، من خلال وجود لجنة دائمة تضم كافة الجهات والمؤسسات الحكومية، مهمتها دراسة، ومتابعة، هذه التوصيات، وتحديد الموقف منها، وآلية تنفيذ ما يتم الموافقة عليه، وفقاً لمبادئ الدستور وقوانيننا الوطنية، وشريعتنا الاسلامية وقيم ومبادئ مجتمعنا، وذلك بالتواصل والتنسيق مع مختلف الجهات ذات العلاقة.

... لقد كان مجمل عدد التوصيات التي قدمت لنا خلال عملية استعراض التقرير الشامل (302)، تم قبول (230) توصية، في حين أخذت دولة الكويت علماً بـ (12) توصية، كما حظت (6) توصيات بدعم جزئي، في حين تم رفض فقط (54) توصية لتعارضها مع أحكام الدستور والشريعة الإسلامية، علماً بأن معظم التوصيات المرفوضة هذه كان

عبارة عن توصيات مكررة، سبق وأن تم رفضها نظراً لأن البعض منها احتوى على جزئيات مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، ودستور وقوانين الدولة، في حين البعض الآخر احتوى على عناصر تتعارض مع الهوية الوطنية، وقيم المجتمع وثقافته، مع التأكيد بأن قبول دولة الكويت (230) توصية قد جاء في ضوء اتساقها مع أحكام الدستور والشريعة الإسلامية، مع الأخذ بعين الإعتبار بأن بعض تلك التوصيات قد بدأ تنفيذها بالفعل، ومن ذلك، على سبيل المثال، تعيين المرأة الكويتية في سلك القضاء.

السيد الرئيس،،،
السادة أعضاء الوفود،،،
السيدات والسادة،،،

...لقد انعكس موضوع حقوق الإنسان على السياسة الخارجية للدولة، من خلال المسارعة في تقديم المعونات الإنسانية والدعم المطلوب لكافة المتضررين في مختلف المناطق المنكوبة في العالم، دون أي محددات جغرافية أو دينية أو عرقية... ولقد أنعم الله على دولة الكويت، بالسلم، والأمن، والطمأنينة، والرفاه الاقتصادي، والإجتماعي، وهو الأمر الذي جذب، ويجذب، العديد من الوافدين إلى العمل بدولة الكويت، فهنالك أكثر من 180 جنسية مختلفة مقيمة على أرض الكويت الخير... وفي

ظل ذلك الواقع الديمغرافي، فإن قضايا حقوق الإنسان، وإحترام حقوق الآخرين، وسيادة حكم القانون، وتعزيز وإحترام هيئات العدالة، وعدم التعرض لكرامات الآخرين، وعدم ازدراء الأديان، تعد من القضايا التي توليها دولة الكويت الأهمية القصوى، واستجابتنا هذا اليوم للعدد الأكبر من التوصيات يأتي ضمن هذا السياق... كما ولا يخفى على الجميع بأن عالم ما بعد كوفيد-19 هو مختلف عن عالم ما قبل تلك الجائحة، فهنالك استحقاقات كثيرة قد استجدّت على صعيد قضايا حقوق الإنسان، عالمياً ومحلياً، ودولة الكويت تسعى جاهدة للتصدّي لكافة الظواهر السلبية التي طفت على السطح، نتيجة لتداعيات كوفيد-19.

السيد الرئيس،،،
السادة أعضاء الوفود،،،
السيدات والسادة،،،

... على الرغم من الجهود التي بذلتها دولة الكويت، والإنجازات التي حققتها، في مجال قضايا حقوق الإنسان على المستوى الوطني والدولي، إلا أن طموحاتنا تدفعنا نحو مواصلة الجهود لتذليل كافة الصعوبات، والعمل على الإستفادة من التجارب، والخبرات الدولية... ولهذا فإن نقطة البداية الصريحة هي الإعتراف بأننا لم نحقق الكمال المنشود في قضايا حقوق الإنسان، فالكمال لله وحده، ذلك أن دولاً

عريقة ذات نهج وتاريخ طويل، وحافل، في الممارسة الديمقراطية والتعاطي مع قضايا حقوق الإنسان سبق وأن تعرضت للنقد داخل هذا المجلس على خلفية قضايا تتعلق بأوجه قصور في مجالات حقوق الإنسان، وبالمقابل فنحن في دولة الكويت، نسعى ونجتهد، لكن التحديات، وبكل صراحة، كبيرة، خاصة على صعيد البيئة الإقليمية المعقدة، والغير مستقرة، التي تحيط بدولة الكويت... ولهذا، فإننا نعتبر هذا المحفل فرصة لنا لكي نستفيد من التجارب، والملاحظات، والآرا، وتأكيداً لذلك، كان حرصنا على إقرار التقرير الوطني لدولة الكويت خلال أعمال هذه الدورة رغم امتلاكنا خيار التأجيل لدورات لاحقة.

... ووفق هذا المنطق، فإننا نرحب اليوم بتعليقات وبيانات الدول، وأصحاب المصلحة، والتي سنستمع إليها بكل رحابة صدر، للإستفادة من تجارب الأمم، والإستماع إلى النقد البناء الهادف، والبعيد عن الأجندات المصلحية، متطلعين إلى الأمام، مع الجميع، في الدفع بقضايا حقوق الإنسان، أخذاً بالإعتبار حرص دولة الكويت الشديد على آلية الأستعراض الدوري الشامل، ومن شواهد ذلك مشاركتها الفاعلة في جولات الأستعراض الثلاث، وتأييدها لمعظم التوصيات التي قدمت لها خلال تلك الجولات، فضلاً عن تقديمها لعدد من التوصيات للعديد من الدول في إطار مشاركتها في هذه الآلية، مع تأكيدها المستمر في كافة المحافل على مواصلة الجهود لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتحقيق

التنمية المستدامة وفق منهجية متوازنة بين تحقيق أفضل النظم والممارسات في مجال حقوق الإنسان والحق في التنمية، وبين الحفاظ على مبادئ ديننا الإسلامي الحنيف وقيم المجتمع الكويتي الأصيلة.

وشكراً.